٢

أسباب فشل نموذج التنمية الرأسمالية فى الحالة المصرية

إن نموذج التنمية الرأسمالية ، وبخاصة فى صيغته الليبرالية الجديدة ، يصاب بالفشل فى مصر لأن شروط تطبيقية أو الافتراضات الضرورى تحققها لنجاحه غير قائمة أصلاً فى المجتمع المصرى . ونعرض فيما يلى أهم هذه الشروط أو الافتراضات[١] .

شروط وافتراضات غير متحققة:

(١) افتراض أن إجراءات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى — وهى المنطلق الأساسى للإصلاح الاقتصادى الليبرالى — تؤدى إلى الاستقرار الاقتصادى وإلى إزالة تشوهات السوق ، وأن هذا يؤدى بدوره إلى الاستثمار والتنمية . ومن الثابت أن الأثر الانكماشى لبرامج التثبيت والتكيف فاق كل تصور ، وأن الاقتصاد دخل فى حالة ركود طويل ، ومازالت السوق فى حالة أبعد ما تكون عن النضج .

(٢) افتراض أن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الإنتاجى والإنتاج المباشر ، يفسح المجال أمام القطاع الخاص ويطلق طاقاته . والذى حدث هو العكس . فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع الاستثمار العام ،وهبط مستوى الأداء الاقتصادى فى مجموعه . والحق أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص هى علاقة مركبة قد تتواجد فيها عناصر التكامل جنباً إلى جنب مع عناصر التنافس أو المزاحمة .غير أنه من المرجح فى ضوء الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية التى سنوضحها حالاً ، وكذلك فى ضوء الإرث التاريخى للعلاقة بين القطاعين العام والخاص فى مصر ، أن تطغى

---

(٢) حول حيثيات عدم تحقق هذه الشروط أو الافتراضات ، راجع : إبراهيم العيسوى ، **هموم اقتصادية مصرية** ، مرجع سبق ذكره ، المبحث الرابع من الفصل الأول .

عناصر التكامل على عناصر التنافس ، بما يجعل الأثر الصافى للاستثمار العام على الاستثمار الخاص أثراً تكاملياً ، وذلك على ما سبق بيانه فى الفصل الخامس[1] .

(٣) افتراض أن تحرير التجارة والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى يؤدى إلى المنافسة التى ترفع الكفاءة وتحفز النمو ، ومن ثم تنشط التنمية . ولكن الذى حدث هو تعريض الصناعات الوطنية لمنافسة غير متكافئة ، قبل أن تتأهل لخوض هذه المنافسة ؛ وهو ما أدى إلى تدهور أوضاع قسم كبير من الصناعة المصرية .

(٤) افتراض أن تراجع مساهمة الدولة فى النشاط الاقتصادى وتراجع دور التخطيط وإطلاق المجال أمام قوى السوق يقوى المنافسة التى تعزز التنمية وتحسن الكفاءة. والواقع المر هو أن المجال أصبح متسعاً أمام فوضى السوق ونشوء الاحتكارات التى قد لا ينجح فى الحد منها قانون تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار الذى وافق مجلس الشعب عليه فى عام ٢٠٠٥ ، وذلك بعد مرور نحو عشر سنوات على اقتراحه . إذ من المتوقع أن تعترض تطبيق هذا القانون صعوبات عملية كثيرة .

(٥) افتراض أن تحرير الاقتصاد وسائر إجراءات التثبيت والتكيف تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى يقال أنها ضرورية لدعم النمو ونقل التكنولوجيا الحديثة . ولكن هذا لم يحدث . ولم يشهد الاقتصاد المصرى تراجعاً فى تدفق الاستثمار الأجنبى فحسب ، بل إنه شهد أيضاً خروجاً للأموال على نطاق غير مسبوق[2] .

---

(١) راجع الفصل الخامس ، القسم (٥ ــ ٨) .

(٢) ناقشت فى الفصل السابع أسباب ما طرأ على الاستثمار الأجنبى المباشر من زيادة فى ٢٠٠٥ وما بعدها ، والتى تتلخص فى إعادة تعريف هذا البند بإدراج الاستثمارات فى قطاع البترول فيه ، والقفزة فى عمليات الخصخصة فى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ، حيث تعامل مشتريات الأجانب لوحدات القطاع العام كاستثمار أجنبى مباشر .

تطور الرأسمالية المصرية وخصائيها:

والسؤال الآن: لماذا لم تتحقق الافتراضات أو الآمال المعقودة على النموذج الرأسمالى للتنمية ؟ .

فى رأيى أن هذا يرجع إلى خصائص الرأسمالية المصرية المعاصرة ، وإلى الظروف الخاصة لتطورها فى مصر . فليست لهذه الرأسمالية جذور عميقة فى التربة المصرية . إذ لم تتح ظروف مصر فى إطار الإمبراطورية العثمانية أو تحت الاحتلال البريطانى ظهور طبقة رأسمالية بالمعنى الصحيح . بل أن نشأة الملكية الخاصة فى الأرض الزراعية تعتبر نشأة حديثة نسبياً ، ولم تتطور الزراعة المصرية فى مجموعها إلى زراعة رأسمالية حقاً . كما ظلت قطاعات المال والتصدير والاستيراد وتجارة القطن والمتاجر الكبيرة لفترات طويلة حكراً على الأجانب ، بمن فيهم بعض مواطنى دول عربية أخرى . بل إن نشاط بعض الجاليات الأوروبية قد امتد إلى بعض الحرف أو الصناعات الحرفية التقليدية التى اشتهر بها المصريون .

كما أن دخول المصريين فى القطاع الصناعى ظل محدوداً . والاستثناء هو بنك مصر وشركاته ، ونفر قليل من الصناعيين المصريين أمثال عبود باشا . أما الغالبية من الصناع المصريين فقد كانت ولم تزل تتمثل فى رجال أعمال صغار من أصحاب الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة . وكما سبق ذكره فى الفصل الخامس ، فإنه طبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٩٩٦ ، بلغت نسبة المنشآت التى تشغل أقل من خمسة عمال ٩٣% ، كما بلغت نسبة المنشآت التى تشغل أقل من عشرة عمال ٩٨% . والنسبة الكبرى من المنشآت هى منشآت عائلية ، آفاقها فى التطور والتوسع جد محدودة .

وبرغم ما استهدفه الإصلاح الزراعى (الذى نفذته ثورة يوليو ١٩٥٢ ولما يمض سوى أقل من شهرين على قيامها) من تحويل أصحاب الأموال من المصريين من الاستثمار الزراعى والعقارى إلى الاستثمار الصناعى ، فإن هذا التحول لم يقع ، ولم يتحمس أغنياء المصريين كثيراً للمشاركة فى برامج التصنيع ، ولا للمشاركة فى

تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . ومن هنا جاءت قرارات التأميم وإجراءات "التحول الاشتراكى" التى أدت إلى انقطاع مهم فى خط تطور الرأسمالية المصرية التى هى أصلاً ضعيفة القوام .

ثم جاءت مرحلة الانفتاح فى أوائل السبعينات لتشهد ظهور فئات جديدة من الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ورأسمالية المقاولات ، ورأسمالية التوكيلات ، ورأسمالية المضاربات ، لاسيما المضاربات العقارية من خلال ما أطلق عليه " تصقيع " الأراضى والشقق ، وألوان أخرى من الرأسمالية الطفيلية التى تعيش على مشكلات الاقتصاد وتزدهر بفضل الفساد والوساطة والمحسوبية والتربح من المال العام وما إلى ذلك . وإلى جانب هؤلاء ظهرت بعض الفئات الرأسمالية التى اشتغلت بالصناعة لاسيما فى المدن الجديدة . ولكنها شريحة رقيقة للغاية ، ولم تتخصص فى النشاط الصناعى لمدة طويلة ، بل سرعان ما نوعت نشاطاتها بالدخول فى الأنشطة العقارية والخدمية والتجارية .

وقد كان لهذه الفئات الرأسمالية الجديدة رافدان أساسيان :

(أ) الرأسمالية البيروقراطية: التى نشأت فى القطاع العام والحكومة ، واستطاعت مراكمة رأسمال بشرى أو رأسمال مادى أو الاثنين معاً . وهذه الرأسمالية لم تتخلص كلية من الإرث البيروقراطى الذى يحد من وتيرة تحولها إلى منظمين رأسماليين يقبلون على تحمل المخاطرة ويتحمسون لاقتحام المجالات الجديدة .

(ب) رأسمالية المهجر: التى ظهرت بفعل عودة بعض العناصر المغضوب عليها من نظام الحكم فى الخمسينات والستينات ــ لاسيما الإخوان المسلمون ومن إليهم ــ من المناطق التى هاجرت إليها وكونت فيها ثروات كبيرة ، وبخاصة منطقة الخليج . كما أسهم فى بناء هذه الشريحة الرأسمالية عودة نسبة من المهاجرين إلى تلك المنطقة فى أعقاب الثورة النفطية فى أوائل السبعينات ، بعد أن تمكنوا من تكوين قدر لا بأس به من المدخرات . ومن الملاحظ أن رأسمالية المهجر قد تأثرت بأنماط النشاط الاقتصادى وأنماط الاستهلاك والسلوك الشائعة فى بلاد الخليج النفطية ، حيث تنفصم

العلاقة بين الجهد والدخل ، وحيث تطغى أنشطة التوكيلات والتجارة والمقاولات على ما عداها ، وحيث يعتبر الفساد آلية مهمة من آليات الحراك الاجتماعى الصاعد .

وشتان بين هذه النوعيات من الرأسمالية التى ترعرعت فى مصر ، وبين الرأسمالية التقليدية التى بنت النظام الرأسمالى فى الغرب . بل وما أبعد الظروف التى تعمل فيها هذه النوعيات من الرأسمالية عن الظروف المطلوبة لنجاح نموذج التنمية الرأسمالية .

وعلى سبيل التعميم الواسع ، نقول أن من أهم سمات الرأسمالية المصرية المعاصرة ما يلى :

(١) رأسمالية غير نقية ، حيث تبزع فى بيئة تتعدد فيها أنماط الإنتاج ، وتنشأ محملة بإرث أنماط الإنتاج الفلاحية والحرفية وبأشكال الإدارة ما قبل الرأسمالية ، الذى ينعكس بدرجة أو بأخرى على سلوكها .

(٢) رأسمالية ذات أفق محدود للتوسع والنمو . وهذه الخاصية مرتبطة بأمرين . الأمر الأول هو غلبة الطابع العائلى على المنشآت الاقتصادية الرأسمالية ، مما يجعل مصير المنشأة مرتبطاً بالأوضاع الشخصية لمالكها وأبنائه . وحتى عندما تتوسع المنشآت العائلية وتتحول إلى شركات مساهمة ، فإن نسبة كبيرة من هذه الشركات تنشأ وتظل مغلقة على عائلة أو عائلات بعينها . والأمر الثانى الذى يعوق نمو الرأسمالية فى مصر وغيرها من الدول النامية هو وجود قطاع غير نظامى ضخم يمتلك حجماً من الأصول لا بأس به ، ولكنه يعتبر فى حكم " رأس المال الميت " . فهذه الأصول محتفظ بها فى شكل معيب (بيوت بنيت على أرض ملكيتها غير مسجلة ، ومنشآت أعمال لا تأخذ شكل الشركات المنظمة قانوناً ومسئوليتها غير محدودة .. الخ) . ولذا لا يمكن تحديد أو تقنين مثل هذه الأصول أو دخولها فى عمليات تبادل مضمونة خارج الدوائر

المحلية الضيقة جداً التى يعرف الناس فيها بعضهم بعضاً بسهولة ويثقون فى بعضهم البعض[1].

(٣) رأسمالية عازفة من المخاطرة ، وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية ، ولا تقبل بقوانين السوق التى تقضى بتصفية غير الكفء بالإفلاس والخروج من الصناعة ، وتتحايل للحصول على دعم الدولة وحمايتها .

(٤) رأسمالية غير متخصصة ، لا تركز على نشاط بعينه ، ومن ثم لا تبرز وتشتهر بمنتج معين ، حيث يتشتت جهدها فى مجالات متعددة ، يساعدها فى ذلك تساهل المصارف فى منح الائتمان ، وفساد ذمم بعض العاملين فى الحكومة والبنوك . ولذلك لم يعد من السهل الفصل بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، حيث يميل كبار الرأسماليين إلى الجمع بين النشاط الإنتاجى والنشاط الطفيلى .

(٥) رأسمالية مستهلكة ، ضعيفة الميل لادخار ، ولا تفضل المجازفة بأموالها ، وتعتمد كثيراً على الأموال المقترضة من البنوك ، وتؤمن نفسها بإخراج جانب من أموالها إلى خارج البلاد ، كما أنها مستعدة للهرب فى أية لحظة تتأزم فيها الأمور .

---

(١) من أبرز القائلين بهذا الرأى هيرناندو دى سوتو ــ رئيس معهد الحرية والديمقراطية فى بيرو ، الذى ذهب إلى أن نحو ٩٢% من الملكية العقارية فى الحضر المصرى ، و٨٣% من الملكية العقارية فى الريف المصرى لا تتمتع بالصفة الرسمية أو النظامية (informal) ، ومن ثم يتوجب إضفاء الطابع الرسمى أو النظامى (formalization) عليها حتى يسهل اثبات ملكيتها والتحقق من صحتها واستخدامها فى المبادلات السوقية . أنظر : هيرناندو دى سوتو ، رأس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر ، المحاضرة المتميزة رقم ١١ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٧ . وللمزيد من التفاصيل أنظر كتاب المؤلف نفسه : سر رأس المال ــ لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر ، ترجمة كمال السيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . لاحظ أن دى سوتو يذهب إلى أنه لم يعد أمام الدول النامية من طريق سوى الطريق الرأسمالى ، خاصة منذ انهيار الكتلة الاشتراكية ؛ وهو ما لا نوافق عليه .

(٦) رأسمالية مقلدة ، لا تميل إلى الابتكار والإبداع . وتفضل السير فى الدروب المطروقة التى تتيحها لها الشركات الأجنبية ، وذلك على خلاف الرأسماليات الغربية التى أصبح من أبرز سماتها الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجى ، والعمل الدائب على تجديد المنتجات والعمليات .

(٧) رأسمالية تفتقر إلى مشروع للاستقلال الوطنى . فهى رأسمالية شديدة الارتباط بالخارج ، وهى رأسمالية تابعة شأنها شأن رأسماليات الأطراف أو التخوم ، ترتبط بالشركات الأجنبية من خلال التوكيلات والتراخيص وشراء حقوق التصنيع — أو بالأحرى التجميع للمكونات . ومن ثم فهى لا تساهم حقاً فى نقل وتوطين تكنولوجيا جديدة . وهى أقرب إلى منافذ بيع للشركات الأجنبية ، أو مراكز تجميع وتعبئة وتغليف منخفضة التكلفة لهذه الشركات . ومنتهى أمل هذه الرأسمالية هو الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك بغض النظر عن أن هذا الاندماج يتم من موقع الضعف وغياب التكافؤ ، مما يورث المزيد من التبعية .

(٨) رأسمالية تفتقر إلى مشروع وطنى لتنمية مصر . وهذه السمة ليست إلا محصلة مباشرة للسمتين السابقتين . فالمشروعات التى تقبل عليها الرأسمالية المعاصرة لا تنتظم ضمن تصور استراتيجى معين ، وهى فى أغلب الحالات ردود فعل لمبادرات تأتى من الخارج من جانب شركات تبحث عن توسيع أسواقها ، أو تمثل توسعاً عشوائياً — وغالبا ما يتسم بالإفراط — فى مجالات قد تلبى بعض الاحتياجات المحلية ، مثلما هو ملاحظ من إفراط فى الاستثمار العقارى لأصحاب الدخول العليا ، وتوسع غير مبرر فى المطاعم والكافيتريات والمتاجر وما إليها من الأنشطة الخدمية الاستهلاكية . ومن هنا ظهر الحديث عن الاستثمار العشوائى ، أى عشوائية الاستثمار الخاص .

أما عن ظروف السوق التى تعمل فيها هذه الألوان من الرأسمالية فى مصر ، فالواقع أن السوق تتسم بالتجزؤ ، وضعف المنافسة ، وشيوع الاحتكارات ، وكثرة الغش والتلاعب ، وغياب قدرة تنفيذية صارمة على فرض المواصفات الفنية الصحيحة

ومعايير السلامة المناسبة فى المنتجات . وهى سوق الزبون فيها دائما على خطأ ، على خلاف القاعدة المتعارف عليها فى رأسماليات الدول المتقدمة .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف التى تعمل فيها الرأسمالية المصرية لا تساعدها على إحراز تقدم كبير ، وذلك بفرض أنها تريده وتقدر عليه . فسلبيات مناخ الأعمال فى مصر متعددة نذكر منها : ارتفاع معدلات الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية حتى وقت قريب (أى قبل صدور القانون الجديد للضرائب فى ٢٠٠٥) ، وارتفاع تكلفة المعاملات ، والتعقيدات الإدارية والمعوقات البيروقراطية ، وتقلبات السياسة الاقتصادية العامة ، أو النكوص عن اتخاذ السياسات السليمة فى الوقت الملائم ، وطول إجراءات التقاضى والبطء الشديد فى الفصل فى المنازعات التجارية والإدارية ، وغياب دور محسوس للدولة فى زيادة الإنتاجية والتنافسية من خلال تشجيع البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، ووضع أهداف محددة للتقدم الصناعى والتكنولوجى ورسم سياسات فعالة وتقديم حوافز كافية لتنفيذها من جانب جهات البحث العلمى العامة أو شركات القطاع الخاص أو من جانب الاثنين معاً ، وأخيراً غياب تصور استراتيجى من جانب الدولة للتنمية الصناعية بوجه خاص ، مما يؤدى إلى افتقاد القطاع الخاص للبوصلة التى يهتدى بها فى إقامة مشروعاته .

> إن العوامل المعوقة المتصلة ببيئة الأعمال التى يمارس فيها القطاع الخاص المصرى نشاطه لا تكفى لتقديم تفسير جوهرى لتواضع أدائه التنموى . فالعيب الأساسى كامن فى السمات الهيكلية للرأسمالية المصرية التى تعوقها عن المساهمة فى إحداث تنمية جادة ، ناهيك عن القيام بالدور الرئيسى فيها .

بعبارة أخرى فإن ترشيد الرأسمالية بمعنى السعى لإقامة نموذج جديد للرأسمالية (الرأسمالية الجديدة) قد يخفف من حدة المآزق التنموية الراهنة ، ولكنه لن يقضى عليها كلياً ، وذلك بسبب نقاط الضعف البنيوية فى الرأسمالية المصرية . فالنموذج

الجديد سيركز على تحسين المناخ المتاح لعمل الطبقة الرأسمالية ، ولكنه لن يغير كثيراً من الخصائص الجوهرية لهذه الطبقة .

شهادات واقعية على ضعف الرأسمالية المصرية:

وقد يكون من المفيد هنا استحضار شهادة اثنين من رجال الصناعة المصريين المدركين لحقيقة أوضاع القطاع الخاص المصرى والقدرات الفعلية للرأسمالية المصرية :

١ - يقول السيد/ عادل العزبى ، وهو من كبار صناع ومصدرى الملابس الجاهزة فى مصر : إن معظم من يطلق عليهم رجال أعمال فى مصر هم فى الواقع مجرد أصحاب أعمال ، وإن القصور البشرى ونقص ثقافة الإنتاج فى الصناعة المصرية يبدأ من أصحاب الأعمال أنفسهم ، وإن كان لا يتوقف عندهم وحدهم ، وأن علينا أن نتخلص من الأوهام حول التصنيع فى مصر . فصناع الملابس الجاهزة مثلاً ليسوا أكثر من "ترزية"[١] .

٢ - يقول السيد/ منير فخرى عبد النور ، وهو من كبار رجال الأعمال متعددى الأنشطة ـــ وهو حاليا أمين عام حزب الوفد ـــ تعليقاً على بيان الحكومة المقدم إلى مجلس الشعب فى ٣٠ يناير ٢٠٠٦ : إن حديث الحكومة فى بيانها عن أن دورها رقابى وتنظيمى فقط يدعو إلى الخوف ، وأن الحكومة يجب ألا تنسحب الآن من النشاط الاقتصادى لأن القطاع الخاص ضعيف ولا يقدر على القيام بالاستثمارات المتوقعة منه فى البرنامج[٢] .

وإجمالاً فإن الرأسمالية المصرية المعاصرة هى رأسمالية غير ناضجة ، ضعيفة البنيان ، تسير فى ركاب الشركات الدولية ، أكثر مما تهتدى فى مسيرتها بمشروع

---

(١) عادل العزبى ، " الصناعة المصرية ـ المعوقات والتحديث والتحديات " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر " أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩ـــ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ .

(٢) أخبار اليوم ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦ .

مصرى للتنمية الوطنية . كما أنها تعمل فى ظروف غير مواتية ، لاسيما فيما يتعلق بمواصفات السياسات العامة المحفزة على حدوث تنمية رأسمالية على غرار النمط الرأسمالى الموجه الذى عرفته بلدان شرق آسيا . ولذا فلا يمكن التعويل على مثل هذه الرأسمالية لحدوث نهضة اقتصادية جادة ، ناهيك عن تنمية شاملة ومطردة .

وبالطبع فإن توصيفنا العام للرأسمالية المصرية ، لا ينفى أنها تضم بعض الرأسماليين الجادين ، ولكنهم قلة ضئيلة ، أو قل إنهم الاستثناء الذى يثبت القاعدة . وعموماً فإن غاية ما يمكن توقعه من الرأسمالية المصرية هو أن تقوم بدور العامل المساعد فى التنمية ، لا المحرك الرئيسى لها . وهو دور مطلوب على كل حال . إذ لا غنى عن كل جهد إنتاجى يمكن أن يسهم به القطاع الخاص المصرى فى التنمية ، وذلك بالنظر إلى ضخامة التحديات التنموية التى تواجه مصر ، والحاجة إلى حشد كل جهد ممكن لمواجهة هذه التحديات .

خلاصة ما تقدم هو أن النموذج الرأسمالى للتنمية فى طبعته الليبرالية الجديدة غير قابل للنجاح فى مصر ، وذلك لسببين رئيسيين :

أ - السبب الأول يتعلق برأسمالية النموذج . فلا توجد فى مصر طبقة رأسمالية مناظرة لتلك الطبقة التى قام النمو الرأسمالى على أكتافها فى الدول المتقدمة خلال المراحل الأولى لتقدمها . وخصائص الطبقة التى تنتسب إلى الرأسمالية فى مصر لا تؤهلها سوى لنمو بطئ مفعم بالتشوهات والاختلالات ، ومُكرِّس للتهميش فى سياق العولمة . ومثل هذا النمو لا يوفر الكتلة الحرجة لاختراق حواجز التخلف والانطلاق على طريق التنمية الشاملة .

ب- السبب الثانى يتعلق بليبرالية النموذج . فسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التى توصى بها الدول المتقدمة الكبرى والمؤسسات المالية الدولية الخاضعة لسيطرتها للدول النامية ، أو التى تحاول فرضها عليها ، ليست هى السياسات التدخلية والانتقائية والحمائية التى مكنت هذه الدول من إنجاز العبور التاريخى من التخلف إلى التقدم . كما أنها ليست سياسات الدولة التنموية التى سعت

إلى ترويض الأسواق والتحكم فى مساراتها بمختلف وسائل الحماية والدعم والتوجيه ، فضلاً عن دخولها فى عمليات الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، لاسيما فى المجالات التى يعزف القطاع الخاص عن ارتيادها ، وذلك مثلما حدث فى دول النمور الآسيوية القديمة والجديدة والصين .

obeikandl.com